زيـادة حصـة العـراق مـن التصـدير النفطـي خلال عـام ٢٠١٤

بغداد / متابعة المدى

توقع الخبير النفطي حليم كاظم زيادة حصة العراق التصديرية للنفط خلال عام ٢٠١٤ من قبل منظمة "أوبك" نتيجة تراجع الكثير من الدول بانتاجاتها النفطية.

وقال كاظم في تصريح لمراسل (الوكالة الاخبارية للانباء) أمس السبت: الكثير من الدول المصدرة للنفط في العالم ستتراجع بإنتاجها النفطي خلال عام ٢٠١٤ مما سيدفع منظمة "اوبك" الى زيادة اصدارات بعض الدول المنتجة للنفط والتي تمر بزيادة الانتاج المحلي كالعراق والسعودية. ورجح كاظم: بان يصل الطلب العالمي للنفط خلال السنتين القادمة الى (٩٠) مليون برميل يومياً ومنظمة اوبك الى (٣٢) مليون برميل نفط في اليوم وهذا ما سيتيح للعراق بزيادة حصته التصديرية من النفط نتيجة ما يمر العراق الان بزيادة انتاجه المحلي وتطوير حقوله النفطية.

وأضاف: أن الحصة التصديرية للنفط التي تضعها منظمة اوبك تحددها عدة عوامل منها القابلية الانتاجية للنفط والنمو الاقتصادي للبلد، أي بمعنى اذا كان البلد متخلفاً اقتصادياً وبحاجة الى اموال فتتم زيادة انتاجه من التصدير.

واشار الى: ان العراق عندما سمحت له الامم المتحدة بتصدير النفط مقابل الغذاء كان بدون حصة مقررة له في التصدير وإنما حسب الحاجة المطلوبة له، مؤكداً: العراق ما زال الآن يتمتع بهذه الحالة بأن يصدر وبدون حصة مقررة له بل حسب الحاجة.

وذكر الخبير النفطي: أن العراق سيخضع لحصته المقررة للتصدير النفطي من منظمة اوبك اعتباراً من عام ٢٠١٤، مبيناً: أنها شبه معادلة لتحديد حصة كل منتج.

وفي وقت سابق أكد الخبير النفطي حمزة الجواهري في تصريح صحفي أن العراق قادر على إنتاج أكثر من (١٣) مليون برميل يومياً كون الشركات التي تقوم بعملية استخراج النفط رصينة ومعروفة وتعتبر من الشركات الرائدة لتطوير صناعة النفط في العالم. وأشار الى: أن العراق غير قادر على تصدير هذه الكمية الكبيرة الى الخارج لأن النفط يتماشى مع متطلبات حاجة السوق العالمية للنفط وإضافة الى العراق مقيد بالحصة المقررة له من قبل (الاوبك) لتصدير النفط الى الخارج. يذكر أن تقرير صندوق النقد الدولي بشأن النفط والغاز قد أشار الى ما يمتلكه العراق من النفط بلغ (١٤٣) مليار برميل كاحتياطي، كما تم تحديد (٢٠٠) مليون برميل غيرهم من الممكن استخراجهم وسيتصدر العراق قوى الدول النفط العظمى القادرة على التأثير في الأسواق العالمية.

مطالبات بزيادة التخصيصات المالية والقروض الزراعية

وصف الخبير الاقتصادي حسام الربيعي قرار منع استيراد الخضر بالمهم والايجابي ويلبي طموحات المزارع العراقي، وسيعمل باتجاه زيادة الطلب على ما ينتج من محاصيل زراعية داخل البلد، مطالباً بزيادة التخصيصات المالية والقروض الزراعية.

وأضاف الربيعي: أن هذا القرار بحاجة إلى متابعة حالة السوق المحلي والأسعار التي تعرض بها المحاصيل الزراعية والكميات المتوفرة ووقت وفرة بعض المحاصيل في مواسم إنتاجها، وشحتها في أوقات أخرى.

وبين: أن إهمال الاتحادات المهتمة بالقطاع الزراعي يحمل الكثير من السلبيات على واقع تنظيم هذا المفصل المهم، مؤكداً أن الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية " يعيش واقع مرتبك"، رغم أنه يدعم جمعيات منتجة تقدم دعما متواصلا لاقتصاد البلد، الأمر الذي يقودنا الى مطالبة الدولة بدعم هذه الجمعيات من خلال وضع آليات عمل تسهل التعاون بين مؤسسات الدولة وهذه الجمعيات الإنتاجية .

السليمانية تفتتح معرضها الدولي السابع بمشاركة ٢٥٠ شركة أجنبية اليوم

كشف مسؤول المعارض التجارية في غرفة تجارة وصناعة السليمانية امس السبت، عن افتتاح معرض السليمانية الدولي السابع الأحد بمشاركة ٢٥٠ شركة اجنبية، مبيناً ان نشاطات المعرض ستتواصل على مدى اربعة ايام.

واوضح نوا عزت لوكالة كردستان للانباء(آكانيوز) امس ان "المعرض سيفتتح في الساعة العاشرة من صباح اليوم الأحد من قبل رئيس الحكومة برهم صالح، وسيشارك فيه ٢٥٠ شركة أجنبية تمثل ١٩ دولة في جميع المجالات، لعرض سلعهم وبضائعهم".

من جهته، قال النائب الأول لرئيس غرفة تجارة وصناعة السليمانية ياسين رحيم لـ(آكانيوز) إن "افتتاح معرض السليمانية الدولي السابع يحمل فرصة كبيرة لإقليم كردستان، لأنه سيتيح التعرف على الوضع التجاري للمنطقة، ويمهد لتعارف تجار إقليم كردستان مع التجار والشركات الأجنبية المشاركة".

وأضاف ان "المعرض سيسهم في تعرف دول العالم بإقليم كردستان، وتعرف الشركات الاجنبية على الإقليم، وسيمد جسور العلاقات بين المشاركين" مبيناً أن "اسواق السليمانية ستنتعش خلال ايام المعرض، بفضل حضور مئات الأشخاص والشركات إلى المدينة.

استثمار بغداد تمنح فرصة استثمارية لإنشاء مدينة صناعية في النهروان

أعلنت هيئة استثمار بغداد عن منحها رخصة استثمارية لإنشاء مدينة صناعية ضخمة في منطقة النهروان تجمع كافة المدن الصناعية الموجودة في بغداد.

وقال رئيس هيئة استثمار بغداد شاكر الزاملي في تصريح صحفي أمس السبت: أن الهيئة قد منحت رخصة استثمارية لإنشاء مدينة صناعية كبيرة في منطقة النهروان تجمع كافة المدن الصناعية الموجودة في مركز العاصمة من خلال نقلها الى منطقة النهروان لغرض الحفاظ على بيئة العاصمة من التلوثات الناجمة عن هذه المدن.

وبين الزاملي: تم تخصيص أرض مساحتها (٣٠٠٠)دونم في منطقة النهروان لبناء هذه المدينة، مشيراً إلى : أنها ستضم أيضاً مخازن لمواد السيراميك والحديد والخشب.

وأضاف: من الممكن أن يتم استغلال أماكن المدن التي تم نقل مصانعها الى بناء وحدات سكنية او مجمعات تجارية او مشاريع كبيرة تليق بالعاصمة بغداد، مؤكداً: بعد أن تكتمل الإجراءات المتعلقة بها ستتم المباشرة بتنفيذ هذه المدينة.

وذكر رئيس هيئة استثمار بغداد لدينا الكثير من المشاريع الصناعية في العاصمة قد تم إنجاز (٢٠) منها والمشاريع المتبقية الأخرى قيد الإنجاز.

وتابع: أن منطقة "عوريج" شهد فيها إنجاز ثلاثة مشاريع، منها معمل لتصنيع الغازات الطبية وبدأت تجهز وزارة الصحة بمنتجها ومعمل للمشروبات الغازية، إضافة الى معمل لتصنيع الأكياس البلاستيكية الذي ينتج بحوالي مليون وحدة بلاستيكية في اليوم الواحد.

العراق يقرر حظر شركة أكسن موبل من المشاركة في جولة التراخيص الرابعة

بغداد / اكانيوز

أكدت وزارة النفط العراقية امس السبت، أنها لن تسمح لشركة أكسن موبل من الدخول في جولات التراخيص الرابعة، في حال قررت استمرار العمل في تنفيذ العقود الستة التي أبرمتها مع حكومة إقليم كردستان.

وقال مدير عام دائرة العقود والتراخيص عبد المهدي العميدي لوكالة كردستان للأنباء(آكانيوز) إن "النفط الاتحادية قررت منع شركة اكسن موبل من العمل في العراق ضمن جولة التراخيص الرابعة، لأنها خالفت القوانين التي تعمل وفقها وزارة النفط من خلال التعاقد مع حكومة أربيل بتنقيب ستة مواقع نفطية". وأضاف ان "الوزارة بانتظار الرد الرسمي لشركة اكسن موبل والتي سيتم اخذ القرار النهائي بمنعها من العمل بشكل نهائي في مواقع النفط العراقية".

وتابع العميدي ان "الوزارة ستقوم بوضع عقوبات على شركة اكسن موبل من ضمنها تعليق عقد حقل القرنة ١ الذي تقوم شركة أكسن موبل بالعمل على تطويره مع شركة شل الهولندية والذي يبلغ ٨ مليارات و ٧٠٠ مليون برميل".

وأعلن مكتب نائب رئيس الحكومة العراقية لشؤون الطاقة حسين الشهرستاني السبت الماضي، أن الحكومة العراقية أبلغت الشركة النفطية الأميركية (أكسن موبل) بعدم قانونية عملها بإقليم كردستان في تنقيب الحقول.

وأعلنت شركة اكسن موبل الأميركية التي تقوم بتطوير الحقول النفطية في محافظة البصرة، أنها حصلت على موافقة الشهرستاني للعمل في إقليم كردستان بمجال التنقيب عن النفط.

ويقول الإقليم إن مسودة القانون تركز الصلاحيات بيد الحكومة الاتحادية في إدارة الثروة النفطية على حساب الإقليم والمحافظات، كما أنه مرر من مجلس الوزراء دون مراعاة الأصول القانونية.

وينص أحد بنود اتفاقيات أربيل على أن يصار إلى توافق بشأن قانون النفط والغاز، لكن الإقليم يتهم التحالف الوطني بالالتفاف على الاتفاقيات وتمرير مسودة القانون دون أخذ موقف الكرد بنظر الاعتبار.

وأقر مجلس الوزراء العراقي مشروع قانون النفط والغاز عام ٢٠٠٧ لكنه واجه اعتراضا كرديا، يرى المراقبون انه يمثل خلافات بين أربيل وبغداد بشأن اقتسام إيرادات النفط والسيطرة على بعض الحقول في شمال العراق وإقليم كردستان.

وسيحدد القانون الطرف الذي يسيطر على احتياطيات النفط العراقية الضخمة وهي رابع اكبر احتياطيات في العالم ويهدف كذلك إلى جذب المستثمرين الأجانب. ويسعى العراق إلى زيادة الطاقة الإنتاجية خلال السنوات المقبلة لتصل إلى ١٢ مليون برميل يوميا.

شركات: البصرة باتت تلعب دوراً إقليمياً مهماً بإدارة الأوضاع الاقتصادية في العالم

البصرة/ متابعة المدى

أكد عدد من أصحاب الشركات المشاركة في معرض البصرة الدولي للنفط والغاز عن محافظة البصرة ، أن البصرة أصبحت تلعب دورا إقليميا مهماً في مجال الصناعات النفطية، وفي مجال الاقتصاد العراقي حيث ترتفع يوما بعد يوم صادراتها النفطية وتزيد من عدد منشآتها النفطية مما يقودها إلى جعل البصرة احد المحطات الاقتصادية المهمة على مستوى العالم.

وقال مدير شركة بي أي سي الأميركية المتخصصة في مجال المعدات النفطية علي سالم في تصريح لوسائل الإعلام إن "إقامة المعارض الدولية في محافظة البصرة وخصوصا في مجال النفط الذي هو من ابرز الركائز الاقتصادية المهمة في المحافظة يجعل من حركة تقدم المحافظة اقتصاديا أسرع وأفضل مما هي عليه الان ورغم ذلك فإنها باتت تلعب دورا إقليميا مهما على مستوى العالم في المجال الاقتصادي".

من جانب آخر، قال مدير تطوير الإعمال في شركة غلفتينز إبراهيم سرحان لـ(آكانيوز)امس أن "سبب مشاركة شركته في المعرض للسنة الثانية على التوالي هو أن الشركة الآن بدأت بعمل رصيف محطة حاويات العراق او مدينة العراق اللوجستية المتخصصة بنقل المعدات النفطية والذي من شأنه أن يرتقي بواقع العراق الاقتصادي، حيث تعتمد الشركات النفطية على الموانئ العراقية بجلب معداتها النفطية".

من جانبه، قال مدير معرض البيرميدس جروب محمد الشريفي لـ(آكانيوز)امس أن "معرض النفط والغاز يعتبر من أهم المعارض التي تقام في العراق واحتل المرتبة العاشرة من حيث أهمية المعارض في العالم حيث مشاركة عدد الشركات والدول وكذلك أهمية الشركات المتواجدة في المعرض".

وبيّن أن "لمعرض البصرة أهمية أخرى غير الأهمية الاقتصادية، ويعكس صورة ايجابية للمحافظة وكذلك يسهم بتطوير الجانب السياحي، حيث ان هذا المعرض تسبب بحجز فنادق المحافظة بالكامل، مما دفعنا إلى عدم استقبال مزيد من الشركات لعدم وجود أماكن إقامة، وهذا ما دفع الشركة إلى البدء بناء فندق خمس نجوم يكون ضمن فنادق المحافظة".

وقد افتتح معرض البصرة الدولي للنفط والغاز يوم ٢٥/ ١١ ويستمر لمدة أربعة أيام في محافظة البصرة(٥٥٠ كم جنوب العاصمة العراقية بغداد)حيث شاركت فيه أكثر من ٤٠٠ شركة من أكثر من ٣٠ دولة وسط إجراءات أمنية مشددة جدا.

اقتصادي: حذف الأصفار واستبدال العملة لهما آثار سلبيّة على الاقتصاد

حذر الخبير الاقتصادي أسعد العاقولي من استبدال العملة دون العمل على دراسة بشكل دقيق من جميع جوانبه، مؤكداً أن ذلك سيكلف ميزانية الدولة مبالغ كبيرة، في وقت توجد ردود أفعال واسعة بين الأوساط الاقتصادية والمالية رفضت هذه العملية بشكلها الحالي، وتأثيراتها على الأسواق.

وقال العاقولي (للوكالة الإخبارية للأنباء) امس السبت:إن عملية حذف الأصفار واستبدال العملة ستكون لها آثار سلبية على الاقتصاد العراقي، لافتاً الى أن عملية رفع الأصفار تحتاج الى استبدال شكل العملة مما يعني تأثيرها على الاقتصاد العراقي وميزانية الدولة. وبين العاقولي: أن الاقتصاد العراقي حالياً يعاني مشاكل عديدة، واستبدال العملة ستكون له نتائج سلبية في هذا الجانب، كما أن من السابق لأوانه الشروع بتنفيذ هذه العملية في ظل الظروف الاقتصادية الحرجة الحالية، وتابع: السوق يتأثر بالوضع الاقتصادي العام للبلد وأي خطوة غير ناجحة ستؤدي إلى مشاكل أخرى، لاسيما أن البنك المركزي العراقي قد أعلن أن قرار رفع الأصفار من العملة العراقية مُتخذ إلى عمل ميداني. يذكر أن مستشار البنك المركزي مظهر محمد صالح في تصريح سابق(للاخبارية) قال :إن قرار رفع الاصفار من العملة العراقية مُتخذ ولكنه يحتاج الى عمل ميداني على مستوى المصارف والحسابات الدولية إضافة الى سحب العملة القديمة، وأن العمل الميداني مهم لإتمام مثل هذه الخطوة كونها تحتاج إلى تهيئة المصارف للتعامل مع الأجهزة المختصة بالعملة الجديدة.

جنرال ألكتريك: إقليم كردستان بحاجة إلى بنى تحتية متينة لتحقيق مزيد من التطور

أربيل / متابعة المدى

أعلن الرئيس التنفيذي لشركة جنرال ألتكريك الأميركية بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أمس السبت، أن إقليم كردستان بحاجة إلى بنى تحتية متينة لتحقيق مزيد من التطور.

وأفاد نبيل أبو حبايب اللبناني الجنسية حسب بيان صادر عن الشركة أن "الإقليم بحاجة إلى بنى تحتية متينة لتحقيق مزيد من التطور في كافة المجالات"، مشيراً إلى "حاجة الإقليم إلى تطوير وتنمية قطاعي التربية والصحة لديه".

وأضاف أبو حبايب أن "إستراتيجية شركة جنرال ألتكريك تعتمد تحقيق التنمية في المنطقة من خلال شعوبها خاصة في مجال التدريب والعمالة"، منوهاً الى "أهمية التقارب الحاصل بين إقليم كردستان والشركة وتعمل على توفير الوظائف للمواطنين في الإقليم".

وتابع أن "جنرال ألكتريك تنشط في الوقت الراهن في مجال الاستثمار وتوفير المستلزمات والتكنولوجيا الحديثة بالإضافة إلى الاستشارة في العراق والإقليم"، مبيناً أن "الشركة تلتزم بخصوصيات كل بلد وكل منطقة تعمل فيها وهي تفي بوعودها دائماً."

وشدد المسؤول في جنرال ألكتريك إلى أن "علاقات الشركة مع الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان تسير بشكل جيد وهي تعتمد أساساً يرمي إلى تحقيق الأهداف المشتركة وتنفيذ المشاريع بأفضل جودة ممكنة".

وكانت شركة جنرال إلكتريك قد أعلنت الاثنين الماضي، عن "افتتاح الشركة بشكل رسمي فرعاً لها في أربيل بإقليم كردستان." وشركة جنرال إلكتريك (General Electric) واختصارها GE، هي شركة صناعية وتكنولوجية أميركية ضخمة متعددة الجنسيات، يقع مقرها الرئيسي في مدينة فيرفيلد بولاية كناتيكت الأمريكية. وفي تقييم مجلة فوربز فهي ثاني أكبر شركات العالم، ولها ما يفوق ٣٠٠،٠٠٠ عامل.

مالية النواب تكشف عن توجه لزيادة الموازنة الاستثمارية في المحافظات

بغداد / متابعة المدى

كشفت اللجنة المالية النيابية،امس السبت، عن توجه لدى اللجنة للعمل على زيادة نسبة الموازنة الاستثمارية الممنوحة للمحافظات ضمن موازنة العام المقبل.

وأعلنت بغداد في(٢٠١٠/٩/١٨) أن موازنة العراق للعام المقبل ٢٠١٢ ستبلغ ١١٢ مليار دولار بزيادة ٣٦٪ عن موازنة العام الحالي ٢٠١١ ولكن بعجز قدره ٢٠ مليار دولار وانه قد تم تخصيص مبلغ ١٧ مليار دولار للأمن والتسليح.

وتقول الحكومة إن العجز ستتم تغطيته من المبالغ النقدية المدورة من موازنة العام الحالي ٢٠١١ ومن الاقتراض الداخلي والخارجي ونسبة من الوفر المتوقع من زيادة أسعار بيع النفط أو زيادة الإنتاج أو الاقتراض من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ويجري مجلس الوزراء العراقي مناقشات مستفيضة لموازنة العام المقبل بعد ان رفعت وزارة المالية مسودة الموازنة الى مجلس الوزراء الأسبوع الماضي.

وقال عضو اللجنة أمين هادي ، إن "اللجنة المالية ستعقد هذا الأسبوع اجتماعا لبحث إمكانية زيادة النسبة المالية في المخصصات الاستثمارية الممنوحة للمحافظات ضمن موازنة العام المقبل".

وأوضح هادي أن "هناك البعض من مجالس المحافظات غير قادة على تنفيذ المشاريع الكبيرة، لذا سيتم وضع هذه المسألة في حساب اللجنة عند الشروع بوضع الآليات لزيادة النسبة المالية في الموازنة الاستثمارية للمحافظات".

ويتوقع خبراء اقتصاديون أن تتأخر موازنة عام ٢٠١٢ في مجلس النواب بسبب خلافات سياسية بين الكتل النيابية تبرز عادة مع مناقشته الموازنات المالية سنويا.

ويعتمد العراق وهو عضو في منظمة أوبك على عائدات النفط لتمويل نحو ٩٥٪ من موازنته السنوية. وغالبا ما يتأخر إقرار الموازنات المالية في العراق وكذلك التصويت عليها داخل مجلس النواب بسبب الخلافات بين الكتل السياسية.

وتبلغ قيمة موازنة العام الحالي التي أقرت في ٢٠ شباط/ فبراير الماضي ٨٢,٦ مليار دولار، منها ٢٥,٧ مليار دولار للاستثمارات.

ويعاني العراق بنية تحتية متهالكة في مجمل القطاعات نتيجة سنوات طويلة من الحصار والحروب خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي. ورغم مرور ثماني سنوات على الإطاحة بالنظام العراقي السابق، لم تستطع الحكومات العراقية توفير الخدمات الأساسية العامة للمواطنين، والتي غالبا ما يحتجون على نقصها.